



دراسات وبحوث

بقلم: سعيدة بدار
مديرة مركز التحليلات
الجيو استراتيكية



الصين في العراق

غالباً ما أدت حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة في العراق وعملية إعادة الإعمار الاقتصادي المتعثرة إلى حجب أهميته الاستراتيجية في النظام الدولي المتطور. ومع ذلك، يظل العراق أحد الدول المحورية في الشرق الأوسط الكبير؛ إذ يضعه موقعه الجغرافي، وموارده الهيدروكربونية الهائلة، ونسيجه الاجتماعي والثقافي المعقد عند تقاطع العديد من خطوط الصدع الإقليمية: العلاقات السنية الشيعية، والتنافس العربي الإيراني، والتفاعلات التركية العربية، ومستقبل القضية الكردية، ووضعية المجتمعات المسيحية الشرقية. ومثل العديد من بلدان الشرق الأوسط، يواجه العراق تحديات عميقة على المدى المتوسط، بما في ذلك تغير المناخ، وشح المياه، والنمو الديموغرافي، وبطالة الشباب، والحاجة الملحة لتنويع اقتصاد يعتمد بشكل مفرط على عائدات النفط.

ومنذ عام 2003، تلقى العراق مساعدات مالية وفنية وعسكرية من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول الخليج. كما استثمرت تركيا وإيران في الاقتصاد العراقي مع ممارسة النفعية السياسية والعسكرية. ومع ذلك، فإن ما يحظى بتغطية إعلامية أقل هو دور الصين الاقتصادي والجيوستراتيجي المستمر في البلاد.

إن فهم أنشطة الصين في العراق يتطلب وضعها داخل إطارها الاستراتيجي الإقليمي والعالمي الأوسع. فالعراق ليس مجرد متلقي للاستثمار الأجنبي؛ بل إنه يبرز بشكل متزايد كساحة رئيسية تتلاقى فيها الرؤى المتنافسة للنظام الدولي.

هل تؤمن الصين إمداداتها من الطاقة فحسب أم تؤسس لنظام جديد؟

عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي خلال زيارة رسمية إلى بكين في أيلول/سبتمبر 2019 أن العراق سينضم إلى مبادرة الحزام والطريق (BRI)، رأى المراقبون في تلك اللحظة نهاية للتحالف الاستراتيجي الحصري مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، ورغم أن بكين قد لا تضاهي نفوذ واشنطن في بغداد - نظراً لغيابها عن الجبهة العسكرية ومشاركتها المحدودة في السياسة العراقية - فإن ثقلها في الاستثمارات والتجارة يتجاوز بكثير ثقل الولايات المتحدة. فممنذ عام 2005، استثمرت الصين 24 مليار دولار أمريكي في العراق وأصبحت أكبر شريك تجاري له، بحجم تبادل تجاري ثنائي بلغ 50 مليار دولار أمريكي سنوياً وفقاً لمؤشرات عام 2024.

ومن المعروف على نطاق واسع أن مشروع مبادرة الحزام والطريق يهدف إلى تنفيذ روابط برية وبحرية وإلكترونية (فضائية/سيبرانية) عابرة للقارات من شأنها أن تغذي الاقتصاد الصيني، وتخلق في المقابل مناطق تنمية مشتركة اقتصادية وسياسية. لكن ما هو أقل معرفة بكثير يكمن في التداعيات الاستراتيجية الأوسع للمشروع. على سبيل المثال، هل صُمم هذا المشروع للحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي من خلال تعزيز الرينمينبي (اليوان) كعملة تجارية واحتياطية داخل شبكات اقتصادية ناشئة، مما يقلل بالتالي من فعالية العقوبات الأمريكية؟ وبالمثل، هل يهدف إلى بناء دوائر نفوذ يمكن أن يدعم فيها التكامل الاقتصادي واللوجستي في نهاية المطاف تموضعاً استراتيجياً أكثر قوة؟

تعد الصين حالياً أكبر مستورد في العالم للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وتقف نسبة اعتمادها على النفط عند 70 بالمئة (مع توفير 55 بالمئة من هذه الاحتياجات من الشرق الأوسط). ومع ذلك، فإن أهمية "الشرق الأوسط الكبير" بالنسبة للصين لا تحركها فحسب احتياجاتها الهيدروكربونية الهائلة. إذ تظل المنطقة استراتيجية لبكين لكل الأسباب المذكورة أعلاه (تكامل الجنوب العالمي، ومواجهة أحادية الجانب الأمريكية، وهيمنة الدولار، وغيرها).

وبالمثل، فإن أهمية الصين للشرق الأوسط تتجاوز مبيعات الهيدروكربونات. فالصين تقدم للمنطقة تمويلاً للمشاريع من خلال قروض منخفضة الفائدة وسبلاً للتنويع الاقتصادي، لا سيما من خلال إنشاء مناطق إنتاج وإعادة تصدير خاصة. علاوة على ذلك، لا يوجد حالياً أي دليل ملموس على ما يسمى "دبلوماسية فخ الديون"، ويرجع ذلك أساساً إلى أن الصين لا تطالب باصطفاف سياسي في المقابل (باستثناء بند عدم الاعتراف بـ تايوان). ويعود ذلك أيضاً إلى أن هذه المشاريع الممولة بقروض تقودها شركات مملوكة للدولة الصينية وتصبح منتجة بسرعة، مما يولد حصة كبيرة من الموارد اللازمة لضمان خدمة الدين. فضلاً عن ذلك، تهدف القروض الصينية إلى توسيع سلاسل التوريد والممرات التجارية التي يمكن

للدول النامية استخدامها للوصول إلى الأسواق العالمية. وبالفعل، فإن الأساس المنطقي المعلن وراء هذه المشاريع اللوجستية والاقتصادية الصينية هو ترقية اقتصادات الدول الشريكة، مما يولد بالتالي إمكانات تجارية واستثمارية للاقتصاد الصيني نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف الصين إلى التأثير في المعايير الاقتصادية والقانونية والسياسية والفنية المتطورة التي من المرجح أن تهيكّل العولمة مع زيادة تكامل الأسواق والتجارة عبر أوراسيا والممر المستمر بين آسيا وأفريقيا. ويمكن أن توفر هذه المناطق والمعايير الجديدة للتبادل الاقتصادي للصين وشركائها مساحة تجارية ومالية خارج الدور المهيمن للدولار. والجدير بالذكر أن الصين ليست الدولة الوحيدة التي ترى في هيمنة الدولار أمراً تتجاوزها الزمن وعائفاً أمام تنمية المناطق المحيطة. إذ تجادل الدول النامية، وخاصة الاقتصادات الناشئة (مجموعة بريكس + BRICS)، بأن نظام التجارة الدولي يعيش في حالة دائمة من عدم التوازن، حيث تنتج الولايات المتحدة الدولارات وينتج بقية العالم السلع التي لا يمكن شراؤها إلا بالدولار.

وتجد هذه الدول الناشئة نفسها مضطرة إلى تصدير المزيد من أجل تجميع احتياطات الدولار، والحفاظ على قيمة عملتها، وفي كثير من الحالات، خدمة دينها الوطني. ولأن نهاية هيمنة الدولار وظهور نظام بديل لعملية الاحتياط العالي ليسا بعد في الأفق القريب، فإن بكين تنفذ استراتيجيات ملتفة. وتشمل هذه الاستراتيجيات إصدار قروض مقومة باليوان تُدفع مباشرة إلى الشركات الوطنية الصينية التي تدير المشاريع، أو استخدام مقايضة العملات والسلع.

المشروع الصيني في العراق

يقف العراق عند مفترق طرق بين الخليج والشام/شرق البحر الأبيض المتوسط، ليعمل كدولة محورية بين إيران والعالم العربي وتركيا. وهو مسار ترانزيت إلزامي بين طرق آسيا الوسطى/إيران وأوروبا. وفي حين استثمرت بكين بكثافة في العراق، وخاصة في قطاع النفط، فإن احتمالية ضخ المزيد من رؤوس الأموال تظل مقيدة باستثمارات منافسة مخططة لباكستان وإيران. علاوة على ذلك، يجب أن تمتلك الدولة المتلقية القدرة على استيعاب هذه الاستثمارات. وباعتباره دولة خارجة من الصراع تفتقر إلى الأمن الشامل والبنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة، فإن العراق ليس قادراً تماماً بعد على القيام بذلك. وتظل البلاد معقدة لأنها عرضة لظلال نفوذ خارجي متعدد، وبعضها - وتحديداً واشنطن - يعادي المصالح الصينية علناً. كما أنها تعاني من صراعات جيوسياسية داخلية (مثل النزاعات حول النفط والسيطرة على الحدود مع حكومة إقليم كردستان)، إلى جانب توغلات عسكرية من جيران مثل إيران وتركيا، فضلاً عن بقايا تنظيم داعش.

وإذ كان غياب الأمن والاستقرار السياسي والفساد نادراً ما ردع الصين، فإن عدم القدرة على التنبؤ يظل عقبة حقيقية. وهناك حجة مألوفة يتداولها المراقبون الصينيون والدوليون تسلط الضوء على هذا الأمر: «مع إيران، المفاوضات مطولة، لكن بمجرد إبرامها، فهي مضمونة؛ ومع العراق، المفاوضات سريعة، لكنها لا تقدم أي ضمانات للمستقبل». وعلاوة على ذلك، فإن اندماج العراق في المنظومة اللوجستية لمبادرة الحزام والطريق يزداد تعقيداً بسبب الآفاق القائمة التي تواجه جيرانه - سواء بسبب الصراعات أو الأزمات الاقتصادية أو العقوبات الدولية في إيران وسوريا ولبنان. وبناءً على ذلك، أصبحت مبادرة الحزام والطريق والشراكة الاستراتيجية الصينية الأوسع ميسسة بشكل عميق داخل العراق.

إن الشراكة الاستراتيجية الثنائية بين العراق والصين، والتي وُقعت في بكين عام 2015 من قبل رئيس الوزراء حيدر العبادي وأعاد إطلاقها رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في أيلول/سبتمبر 2019، قد حظيت بتأييد الحكومات العراقية المتعاقبة وتستمر في صياغة العلاقات الثنائية اليوم. ومع ذلك، يظل الاتفاق محاطاً بدرجة ملحوظة من الغموض، إذ إن بنوده ليست معروفة على نطاق واسع ولم تكن يوماً محلاً لنقاش برلماني جوهري أو تقييم عام شامل في العراق.

ومن المفهوم أن هذا الاتفاق الممتد لـ 20 عاماً ينطوي على إنشاء صندوق إعادة إعمار خاص من قبل الحكومة العراقية، تضمنه المؤسسة الصينية لتأمين الصادرات والائتمان عبر البنك المركزي العراقي. وبموجب هذه الآلية، يتم حجز عائدات 100,000 برميل يومياً من النفط العراقي المباع للصين مقابل تسهيل ائتماني صيني ميسر بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي. ويمكن أن يرتفع هذا الحجم سيقاً إلى 300,000 برميل يومياً لتأمين تمويل بقيمة 30 مليار دولار أمريكي.

تُودع هذه العائدات لدى بنك سيتيك الصيني (CITIC Bank) وتُنقل لاحقاً إلى الحساب العراقي في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، قبل أن تُحول في نهاية المطاف إلى حساب استثماري عراقي. وإلى جانب تمويل مشاريع إعادة الإعمار العاجلة، فإن الهدف الأساسي هو تسهيل تطوير البنية التحتية العابرة للحدود (الموانئ والسكك الحديدية والطرق وخطوط الأنابيب) اللازمة للاندماج في مبادرة الحزام والطريق. كما يهدف إلى تأسيس صندوق سيادي للتخفيف من المخاطر المرتبطة باعتماد العراق الكثيف على حسابه في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ومع ذلك، لم يكن هذا التوجه الاستراتيجي خالياً من الاعتبارات السياسية. فقد عكس رغبة واضحة من جانب حكومة عادل عبد المهدي، بدعم إيراني، لإعادة توجيه علاقات العراق الاستراتيجية بعيداً عن الولايات المتحدة ونحو الصين. وبينما بدت هذه الرؤية جذابة وسخية على السطح، إلا أنها فشلت في معالجة سؤال أساسي بشكل كافٍ: كيف سيتم حماية العراق - والأهم من ذلك - أصوله المالية في الخارج؟ وبالفعل، فمنذ عام 2003، اعتمدت هذه الأصول على حمايات قانونية تأمنت بناءً على طلب العراق من خلال أوامر تنفيذية رئاسية أمريكية متعاقبة، مما يحميها من المطالبات الخارجية والحجوزات القضائية.

تعد الصين الآن أكبر شريك تجاري للعراق (بقيمة 30 مليار دولار أمريكي سنوياً) وأكبر مستثمر فيه؛ ومع ذلك، فمن بين الـ 24 مليار دولار أمريكي التي استثمرتها الصين بين عامي 2005 و2020، ذهب ما يقرب من 90 بالمئة إلى قطاع الطاقة. وتشترى الصين حالياً نصف إجمالي صادرات النفط العراقية. علاوة على ذلك، كان العراق من بين كبار المتلقين لاستثمارات مبادرة الحزام والطريق الصينية في عام 2025، حيث أُنمّن تمويل بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالاستثمارات التراكمية لمبادرة الحزام والطريق في مجال الطاقة، يحتل العراق المرتبة الثالثة كأكبر هدف عالمياً، خلف روسيا وباكستان فقط. وبينما يجري النظر في استثمارات يمكن أن تعزز التنوع في قطاعات مثل البتروكيماويات والزراعة والسياحة والطاقة والبناء، يظل قطاع الطاقة هو المهيمن.

يمتد الوجود الصيني في العراق إلى ما هو أبعد من استثمارات النفط والتبادلات التجارية. ومثل القوى الكبرى الأخرى، سعت بكين بشكل متزايد إلى تنمية القوة الناعمة، مدمجةً عناصر من خطابها التقليدي المناصر للعالم الثالث مع مبدئها الراسخ المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفي السنوات الأخيرة، حاولت بكين أيضاً تعزيز بصمتها الثقافية والتعليمية من خلال برامج اللغة الصينية، والتبادلات الأكاديمية، ومبادرات الدبلوماسية العامة، والمساعدات الإنسانية التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19. كما أظهرت الشركات الصينية مرونة في التعامل مع السلطات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال ترتيبات التعويض والمبادرات الاجتماعية المستهدفة.

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في هذه الجهود. فرغم حجم الوجود الاقتصادي للصين، فإن مساهمتها في تطوير رأس المال البشري العراقي تظل متواضعة نسبياً. إذ لم يواكب نقل التكنولوجيا والتدريب المهني وظهور جيل جديد من المهندسين والمديرين والخبراء الفنيين العراقيين تدفقات الاستثمار. علاوة على ذلك، تميل الشركات الصينية إلى الاعتماد بشكل مكثف على المعدات والمواد والخبرات وسلاسل التوريد المستوردة من الصين نفسها. وغالباً ما يظل تفاعلها مع المجتمعات المحلية محدوداً ووظيفياً بدلاً من كونها متجذرة بعمق. ونتيجة لذلك، فبينما ساعدت الاستثمارات الصينية بلا شك في الحفاظ على أجزاء من البنية التحتية الإنتاجية للعراق وتوسيعها، فإن تأثيرها الأوسع على التنمية الاقتصادية المحلية ونقل المعرفة وبناء القدرات المحلية يظل أقل بكثير من التوقعات المرتبطة عادة بالشراكات الاستراتيجية واسعة النطاق.

العقبات الجيوسياسية أمام تعاون طبيعي بين بكين وبغداد

يتعرض التعاون الثنائي بين العراق والصين للعرقلة بشكل روتيني بسبب مخاوف واشنطن من مواجهة استراتيجيات منع الوصول في المنطقة من قبل الصين أو إيران أو روسيا. وكلما ظهرت العلاقة بين بغداد وبكين مرتبطة باستراتيجيات ثلاثية أوسع تشمل طهران وموسكو، كلما واجهت مقاومة أكبر من واشنطن. ولأن النظام الإيراني يرى في ترويج خيار "إيران-الصين" آلية للضغط على واشنطن بشأن تخفيف العقوبات، فقد سلح حملة إعلامية تدعو العراق إلى الميل بقوة نحو بكين لتأمين مئات المليارات من الاستثمارات اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية المشتركة الممتدة من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط.

وتدعي الفصائل الموالية لإيران في العراق تكراراً أن هناك اتفاقية إعادة إعمار بقيمة 500 مليار دولار أمريكي على المحك. ومع ذلك، تنظر الولايات المتحدة بعين الريبة إلى التواطؤ المحتمل بين بكين وطهران والمهدف إلى توطيد نفوذهما عبر الخليج والشام الأوسع. وتظل واشنطن غير مستعدة تماماً لقبول توقيع العراق على اتفاقية تعاون استراتيجي بحجم الشراكة الاستراتيجية الشاملة الممتدة لـ 25 عاماً وبقيمة 600 مليار دولار أمريكي والتي وُقعت بين طهران وبكين للتعاون الاقتصادي والطاقة والدفاع والثقافي.

وفي جوهرها، تتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة لإيران ضمانات طويلة الأجل بأن العقوبات الأمريكية لن تُفرض باستمرار. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً إذا تمكنت الصين وروسيا والقوى الناشئة الأخرى من أن تصبح أطرافاً مؤثرة في صياغة الأجندة الدولية، وترسيخ قاعدة تفيد بأن العقوبات الاقتصادية تعادل أعمال الحرب. وإن هذا الموقف الاستراتيجي الناشئ للجنوب العالمي، والذي أصبح مرئياً للغاية في أعقاب الحرب في أوكرانيا، مدفوع برغبة براغماتية لتأمين التنمية الاقتصادية والتكنولوجية دون التقيد بعواقب هيمنة الدولار، وليس بدافع من أيديولوجيا مناصرة للعالم الثالث أو ديناميكية حرب باردة جديدة.

خاتمة

تتماشى معظم دول الشرق الأوسط مع الصين في رفض العقوبات المفروضة أحادياً وسياسات تغيير الأنظمة، وتتطلع الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً في المنطقة بنشاط إلى نظام مالي عالمي أكثر توازناً. وإن الحجة قاصرة النظر التي تطرحها الدوائر الغربية تكراراً - ومفادها أن دول الشرق الأوسط تستخدم مجرد علاقاتها مع الصين وروسيا كأوراق مساومة في تفاعلاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا - تغفل التحول الهيكلي الأوسع.

يجد العراق نفسه في مركز إطار جيواستراتيجي أوراسي ناشئ يمكنه تسريع التنمية الاقتصادية من خلال استثمارات ممرات التجارة والطاقة. وتحتوي الجغرافيا الأساسية لمبادرة الحزام والطريق - التي تشمل آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا والشرق الأوسط - على 75 بالمئة من احتياطي النفط الخام المؤكدة في العالم، ويمثل العراق وحده ما يقرب من 9 بالمئة من هذا الإجمالي العالمي، رغم بقاء أجزاء كبيرة من أراضيه دون استكشاف. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن الاقتصادات العراقية والسورية والإيرانية تتطلب جميعها إعادة إعمار واسعة النطاق وطويلة الأجل، فمن المرجح جداً أن تشهد المنطقة سباقات استثمارية أجنبية وإقليمية تنافسية في العقود المقبلة. وبناءً على ذلك، تظل المنطقة نقطة ارتكاز حاسمة لكل من الآفاق القصيرة والطويلة الأجل.

وفي نهاية المطاف، فإن رهانات العلاقة بين العراق والصين تمتد إلى ما هو أبعد من أمن الطاقة أو مساعدات إعادة الإعمار. إذ يجب النظر إليها داخل السياق الأوسع لتمزق جيواستراتيجي عالمي: "المحور الآسيوي" الذي ينقل مركز العولة نحو آسيا، والتحديات المتصاعدة لهيمنة الدولار، والتحول متعدد الأقطاب الذي يسمح لكتلة بريكس (+BRICS) بالعمل كأطراف صياغة للأجندة الدولية. وحتى باعتباره دولة هشة تقود انتقالاً معقداً في مرحلة ما بعد الصراع، فإن العراق يمتلك مساراً واضحاً لإدارة اندماجه بنجاح في الاقتصاد الإقليمي والعالمي على حد سواء.

شكراً لكم

